مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 07، العدد 02- ديسمبر 2020

OEB Univ. Publish.

أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية

The importance of applying the financial accounting system in Algeria under international accounting standards

د. عسول محمد الأمين[*1] ، د. عوايجية حياة[2] ، د. سي محمد لخضر[3]

[1] جامعة أم البواقي– الجزائر، soullamine04@gmail.com

[2] جامعة بسكرة – الجزائر، hayat-insp@hotmail.fras

[3] جامعة باتنة1– الجزائر ، simohammedlakhdar@gmail.com

تاريخ التسليم:2019/08/17 تاريخ المراجعة:2020/07/10 تاريخ القبول:2020/12/04

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، حيث بعد قيام الجزائر بأعمال الإصلاح تبنت فكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، والذي يستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين من مستثمرين ومقترضين وغيرهم، حيث يشكل هذا النظام تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدول.IAS/IFRS

نهدف من خلال هذه الدراسة الى توضيح الهدف من تبني الجزائر نظاما محاسبيا جديدا لمواكبة الواقع المحاسبي الدولي، ولقد جاء هذا النظام بعدة اهداف أهمها العمل على ايجاد معلومة محاسبية ذات جودة تخدم مختلف المستعملين وخاصة المستثمرين.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي الجديد، المعايير المحاسبية الدولية، المخطط المحاسبي الوطني.

Abstract

This study examines the importance of applying the financial accounting system in Algeria under the international accounting standards. Following the reform of Algeria, the idea of international accounting standards was adopted through the new financial accounting system, which responds to the requirements of various investors, borrowers and others.

This system represents a real change in the accounting culture applied by Algerian institutions towards international accounting and reporting standards.

We aim at clarifying the objective of Algeria's adoption of a new accounting system to keep abreast of the international accounting reality, and this system has several objectives, the most important of which is to work on finding accounting information of quality to serve different users, especially investors.

Keywords: New Financial System, International Accounting Standards, National Accounting Chart

[*]المؤلف المراسل: د. عسول محمد الأمين.
soullamine04@gmail.com

1.مقدمة:

في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم و بروز ما يعرف بالعولمة الاقتصادية، أصبحت هناك فرصة لإصلاح الإطار المحاسبي، والذي أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، مرورا بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات، لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغيير المخطط المحاسبي الوطني لجعله متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستوى الوطني والدولي، هذا من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد المتوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS، المتعلقة بأعمال الإصلاح المحاسبي ومشروع النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال التطرق إلى أعمال الإصلاح التي قامت بها الهيئات الوطنية والأجنبية، والمشروع الجديد الذي اعتمدته الجزائر في إطار الإصلاح المحاسبي، وكذا أهم التغيرات التي جاء بها هذا المشروع بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني.

ومن خلال هذه الدراسة سوف نعالج الإشكالية التالية: **ما مدى أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولة في الجزائر؟**

وسنقوم في بحثنا هذا الى تحقيق الاهداف التالية:

- معرفة أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- أهم المعايير المحاسبية الدولية للجزائر؛
- التطور التاريخي للنظام المحاسبي الجزائري.

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع المعلومات، وتصنيفها وتحليلها، وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول الى نتائج.

2: مفاهيم نظرية حول النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني.

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق لأعمال اللجنة الجزائرية والمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني، والاختيار الجزائري للإصلاح وأهداف النظام المحاسبي المالي والتطورات الأساسية بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني.

2-1: أعمال اللجنة الجزائرية والمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني.

بدأت أعمال الإصلاح في الجزائر منذ الاستقلال بإنشاء مخطط محاسبي جديد سنة 1975، لتعويض النظام الموروث عن المستعمر الفرنسي المتمثل في المخطط المحاسبي العام

الفرنسي لسنة 1975، و الذي لم يساير التوجه الجديد الذي انتهجته الجزائر آنذاك غير أننا سنركز على أعمال الإصلاح التي قامت بها الدولة بداية من سنة 1998 و المتمثل في تحديث وتغيير المخطط المحاسبي الوطني والذي تكفل به المجلس الوطني للمحاسبة في بداية الأمر، ثم أسندت مهمة الإصلاح فيما بعد إلى هيئة أجنبية، سيتم التطرق في هذا العنصر إلى الأعمال التي قامت بها الهيئتين في إطار الإصلاح المحاسبي.

2-1- أعمال اللجنة الجزائرية الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني

في إطار الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر أصبح المجلس الوطني للمحاسبة الهيئة الوطنية المؤهلة للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية والذي تم تأسيسه سنة 1996 ، وحددت مهمته الأساسية في مراجعة المخطط الوطني المحاسبي وتكييفه وفق الانتقال نحو الاقتصاد العالمي وجعل المحاسبة كأداة فعالة للتسيير.

حيث كون المجلس مجموعة للتفكير بمدخل منهجي لمراجعة الخطط المحاسبي الوطني، وبعد الموافقة على مسعى مجموعة المفكرين تم تحويلها إلى لجنة المخطط المحاسبي الوطني، حيث انتهجت اللجنة المسعى التالي:

- تقييم الجداول التوضيحية والنقائص على مستوى الخطط لمحاسبي؛
- إعداد مشروع مخطط محاسبي؛
- جمع الملاحظات وتوصيات المختصين والمستعملين حول المشروع؛
- إعداد مخطط محاسبي جديد بناءا على ملاحظات المختصين؛
- طرح المشروع على المجلس المحاسبي للاختبار.

استبيان التقييم(Conseil national de la comptabilité algérien,2000):

في إطار عملها أحدثت لجنة المخطط المحاسبي الوطني استبيانين لتقييم المخطط المحاسبي الوطني، حيث أرسل الاستبيان الأول إلى خبراء المحاسبة في جانفي سنة 1999، حيث كان هذا الاستبيان طويل نوعا ما وأرسل في فترة كان فيها الخبراء منشغلين بأعمال نهاية الدورة، وهذا ما يفسر العدد القليل للأجوبة المرسلة إلى المجلس الوطني للمحاسبة، أما الاستبيان الثاني فهو أيضا موجه إلى خبراء المحاسبة أرسل في جويلية من سنة 2000، حيث كان أقل من سابقه.

لابد من الإشارة إلى أن الاستبيانين ركزا على المشاكل التقنية وعلى الشكل العام، وأيضا خصص إطار مفاهيمي لتوجيه أعمال اللجنة لإعطاء قاعدة خاصة بالمشاكل التقنية، حيث كانت نتائج الاستبيان الأول للتقييم ملخصة في تقرير التقييم الصادر في نوفمبر 1999 والذي يحتوي على الملاحظات وكشف إثبات الحالة من طرف المجيبين للاستبيان.

وتوصلت لجنة المخطط المحاسبي الوطني في تفسيرها التقني للمخطط المحاسبي الوطني إلى الخلاصات التالية(Conseil national de la comptabilité algérien,2000):

- ✓ تكريس فصول خاصة للمبادئ، قواعد التقييم والمصطلحات المحاسبية؛
- ✓ إعادة النظر في عدد وشكل ومحتوى الجداول الشاملة؛
- ✓ إعادة تهيئة و إثراء مدونة الحسابات ليستجيب أكثر لاحتياجات المستعملين ؛

بالإضافة إلى وجود اقتراحات أخرى حسب اللجنة تستحق التقييم المعمق خاصة بالنسبة إلى:

- ✓ التسجيل المحاسبي وتقييم السلع، المواد والمنتجات ونظام الجرد؛
- ✓ هيكل وتسمية ومحتوى بعض الأصناف وعناوين الحسابات.

اختارت اللجنة مراجعة المخطط المحاسبي الوطني واعتمدت في أعمالها على المبادئ التوجيهية التالية:

- ✓ المبادئ المحاسبية، قواعد التقييم وسير الحسابات يجب أن تشغل مكانا مرموقا في المخطط لمحاسبي الجديد؛
- ✓ مدونة الحسابات يجب أن تكون كاملة، واضحة ومحسنة لتستجيب لاحتياجات المستعملين؛
- ✓ الجداول الشاملة يجب أن تكون محسنة، مبسطة وكاملة بالتوافق مع المستلزمات القانونية والمعالجة الآلية للمعطيات؛
- ✓ –الملاحق يجب أن تكون مبسطة وثرية ويجب أن تلعب دورا مكملا بالنسبة للميزانية وجدول حسابات النتائج، ويجب ألا تقوم هذه الملاحق بعمل مزدوج مع الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- ✓ المحاسبة التحليلية غير مقننة في المخطط المحاسبي الجديد وتترك تحت تصرف المؤسسة.

ولقد حققت اللجنة في فيفري 2000 تقدما من حيث المبادئ المحاسبية بضبط 13 مبدأ محاسبي هي:

- استمرارية النشاط،
- سنوية الدورة،
- استقلالية الدورات،
- ارتباطات أعباء الدورة بإيراداتها،
- وحدة النقد،

- التكلفة التاريخية،
- الحيطة والحذر،
- استمرارية الطرق المحاسبية،
- الأهمية النسبية،
- عدم المقاصة بين حسابات الأصول والخصوم وبين الأعباء والإيرادات،
- المعلومة الجيدة،
- تغليب الواقع على الشكل وعدم المساس بالميزانية الافتتاحية.

حيث أن مبادئ تغليب الوضع على الشكل والأهمية النسبية والمعلومة الجيدة تكون محل اختبار معمق.

2-2: أعمال المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي(Merouani,2007,p69):

أعمال اللجنة الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني توقفت في سنة 2001، ولقد أعدت مناقصة دولية للإصلاح المحاسبي والتي أوكلت للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بتمويل من البنك الدولي.

وبعد دراسة المخطط المحاسبي الوطني، قدمت مجموعة العمل التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي ثلاث سيناريوهات ممكنة لإصلاح المخطط المحاسبي الوطني، عرضت هذه الأخيرة على الهيئات الجزائرية المختصة لاختيار أحد السيناريوهات الذي يكون محل دراسة معمقة من طرف مجموعة العمل التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي.

السيناريو الأول: تهيئة بسيطة للمخطط المحاسبي الوطني

حسب هذا السيناريو فإنه يتم الاحتفاظ بالهيكل الحالي للمخطط المحاسبي الوطني ويحدد الإصلاح بتحديث التقنيات مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات الاقتصادية في الجزائر، ومن مزايا هذا السيناريو هو عدم إثارة الشك في التطبيقات المحاسبية للممارسين والأساتذة والأدوات البيداغوجية للتكوين، لكن بساطة هذا السيناريو ليست بدون أضرار حيث لم يتم تحديث النظام المحاسبي الجزائري واحتفظ ببعض نقائصه الحالية، ولم يجد حلول للمشاكل التقنية التي تلقتها المؤسسات.

السيناريو الثاني: تكييف المخطط المحاسبي الوطني نحو الحلول الدولية

حسب هذا السيناريو يتم الاحتفاظ الهيكل المخطط المحاسبي الوطني مع إدخال بعض الحلول التقنية المتطورة حسب معايير المحاسبة الدولية، حيث يسمح هذا السيناريو للمؤسسات

بعرض وتقديم الحسابات بشكل واضح ومفهوم للمستثمرين الأجانب وتحسين المعلومات التي توفرها المؤسسة.

ويقدم هذا السيناريو السلبيات التالية:

-إمكانية عدم التناسق بين المعالجات الوطنية وبعض الأحكام الجديدة.

-تعديل الأدوات البيداغوجية الخاصة بالتكوين.

السيناريو الثالث: إعداد نظام محاسبي يتطابق مع معايير المحاسبة الدولية

هذا السيناريو يعتمد على إنشاء مخطط محاسبي وطني جديد ومتطور على أساس المبادئ، الأسس والقواعد المعتمدة والصادرة عن المعايير المحاسبية الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية.

2-3: الاختيار الجزائري للإصلاح

بعد تقديم السيناريوهات الثلاثة المقترحة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، قام المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري باختيار السيناريو الثالث المتعلق بمعايير المحاسبة الدولية والذي يشكل تحولا كاملا بالنسبة للاختيار المتخذ من طرف لجنة المخطط المحاسبي الوطني.

كما يجب الإشارة إلى أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يفضلون تطبيق معايير المحاسبة الدولية من طرف البلدان التي تعتمد على مواردها، حيث قام البنك العالمي بتمويل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر والذي كان له الأثر على الخيار الجزائري، وهذا ما يفسر التغيير الجذري لاتجاه الإصلاح .

إن إعادة تقنين المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 كان سببا في ظهور مشروع النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات الذي يدخل في إطار تحديث التجهيزات والذي يجب أن يساير الإصلاحات الاقتصادية، ويأخذ المرجع المحاسبي الجديد للمؤسسات جزءا كبيرا من معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية.

في الواقع يتعلق الأمر بتغيير الثقافة المحاسبية التي تتجاوز مجال المحاسبة المتمثلة في محاولة تقريب القواعد المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير التقارير المالية الدولية IFRS التي تشكل المرجع العالمي لأنها مطبقة من طرف أكثر من 100 دولة من بينها دول الإتحاد الأوروبي، وأكثر من 120 منظمة مهنية في العالم إن إشكالية تطبيق المعايير الدولية (IAS/IFRS)تبدو متباينة في حدود التوحيد المحاسبي، لأنه في المشروع الجديد للمرجع المحاسبي المالي الجزائري يمثل مرجعية واضحة للمعايير الموجودة حاليا وتمت دراسة المشروع الجديد

وأخذه بعين الاعتبار بداية من 12 جويلية 2006 في مجلس الحكومة وهذا المشروع الجديد يأخذ بعين الاعتبار مجمل المعايير الموجودة ضمن معايير التقارير المالية الدوليةIFRS .

والذي يأخذ الأوجه التالية:

- ❖ تعريف الإطار المفاهيمي (مجال التطبيق، مستعملو القوائم المالية، طبيعة وأهداف القوائم المالية، القواعد الأساسية للمحاسبة والمبادئ الأساسية المحاسبة).
- ❖ القواعد العامة والخاصة بالتقييم والتسجيل المحاسبي (المبادئ العامة والقواعد الخاصة بالتسجيل والتقييم للعمليات العادية والخاصة).

2-4: التباعد بين النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية

إن النظام المحاسبي المالي الجديد يتطابق كليا مع معايير التقارير المالية الدوليةIFRS ، غير أنه توجد بعض الاختلافات، نشير إليها كالتالي (Merouani,2007,p69):

- ✓ يتوقع المرجع الجديد القواعد الخاصة في مجالات : التنظيم ومسك المحاسبة وكذلك في مجال مدونة الحسابات وتسجيل العمليات فيها، و عموما لا تحدد هذه المجالات في أي معيار دولي ولا تعالجهم معايير التقارير المالية الدوليةIFRS ؛
- ✓ يعالج المرجع الجديد حالات خاصة بالمؤسسات الصغيرة جذا و المسموح لها إلا بمسك محاسبة واحدة ترتكز على حركات الخزينة) الصندوق (، لكن معايير التقارير المالية الدولية IFRS لم تتخذ أي أحكام خاصة بهذه المؤسسات؛
- ✓ تكاليف الخدمات لإعادة المعالجة وطرق تقييم التكاليف لتكوين مؤونة لهذا العنوان تخضع لأحكام عديدة مفصلة على مستوى معايير التقارير المالية الدوليةIFRS ، وتخضع بصفة إجمالية من طرف المشروع؛
- ✓ يعالج المرجع المحاسبي الجديد المجال الخاص بالبنوك، شركات التأمين، ولا يعالج مجال الأدوات المالية، عقارات التوظيف والزراعة إلا بطريقة موجزة، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار النص الكامل لمعايير المحاسبة الدوليةIAS ومعايير التقرير المالية IFRS الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.IASB ؛
- ✓ على مستوى الإطار المفاهيمي يعرف المشروع قاعدة الوحدة (المنشأة) وقاعدة الوحدة النقدية، هي قواعد غير مذكورة صراحة في معايير التقارير المالية الدولية IFRS لكن تبدوا من المفيد أن تذكر في إطار المؤسسات الصغيرة جدا؛
- ✓ الجرد الدائم هو إجباري في النظام المحاسبي الجديد ومسموح به في معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

وكذلك توجد معالجات أخرى مسموح بها من طرف معايير التقارير المالية الدولية IFRS وغير مأخوذة بعين الاعتبار من طرف المرجع الجزائري الجديد وهي:

- ✓ تقييم الأصول الثابتة المادية بالقيمة العادلة عند تاريخ الإقفال؛
- ✓ تطبيق طريقة لتقييم المخزوناتLIFO؛
- ✓ التسجيل المحاسبي لتكاليف القروض المرتبطة بشراء، بناء، إنتاج لأصل معرف بصفته مكون لسعر العائد لهذا الأصل؛
- ✓ التسجيل المحاسبي للأصول الثابتة المقدمة كإعانة استثمار بقيمة شرائها المخفضة من مبلغ الإعانة المحصل؛
- ✓ التسجيل لأثر تغيرات الطرق المحاسبية أو تصحيح الأخطاء في النتيجة خلال الدورة.

2-5: مكونات النظام المحاسبي المالي

كما ذكرنا سابقا فان النظام المحاسبي والمالي استمد مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، هذه الأخيرة تختلف عن المخطط المحاسبي الوطني 1975، مما سيحدث لا محالة تغييرات على البيانات المحاسبية والمالية لها، ولأجل ذلك وقبل التطرق إلى هذه التغييرات سنستعرض أولا النظام المحاسبي المالي، ثم نتطرق إلى أثره على مكونات البيانات المالية للمؤسسة.

-عرض النظام المحاسبي المالي:

أ* الإطار المفاهيمي

يعتبر الإطار المفاهيمي من بين الإضافات التي أتى بها النظام المحاسبي المالي، ومصطلح الإطار المفاهيمي يتعلق أساسا بتاريخ التنميط المحاسبي الأنجلوسكسوني وعلى وجه الخصوص التنميط المحاسبي الأمريكي، لأنه أول ما ظهر هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية. ويلعب الإطار المفاهيمي دورا مهما في الحياة المحاسبية من خلال مكوناته، فهو عبارة عن مجموعة من المفاهيم التي تعتبر القاعدة التي يتم على أساسها إعداد وتقديم البيانات المالية

* **أهداف البيانات المالية:** تهدف إلى إعطاء معلومات مفيدة حول الوضعية المالية (الميزانية) للمؤسسة وأداءها جدول حسابات النتائج وكذلك التغيير في وضعية الخزينة، جدول التغيير في الخزينة للمؤسسة بهدف تلبية احتياجات:

- ❖ مالكي المؤسسة والمستثمرين الحاليين والمستقبليين وهيئات إقراض أخرى مثل: البنوك، الدارة الداخلية للمؤسسة ومختلف الهيئات الرقابية داخل المؤسسة؛
- ❖ إدارة الضرائب والهيئات الحكومية الأخرى؛

- ❖ الأطراف الأخرى التي لها علاقة مع المؤسسة مثل مؤسسات التامين، العمال، الموردون والعملاء وباقي الأطراف المهتمة مثل الباحثين والجمهور بشكل عام؛
- ❖ الفروض والمبادئ المحاسبية: إن معرفة الفروض والمبادئ المحاسبية التي تعد على أساسها البيانات المالية مهمة جدا، فهي تسهل علينا قراءتها وكذلك كيفية إعدادها.

***المواصفات النوعية للمعلومات المالية** (رضوان، 2009، ص453):

-**الملائمة:** ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية والمالية يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات مستعمليها عن طريق تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها.

-**الموثوقية:** نقول إن المعلومة موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من طرف المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة، ولكي نقول إن المعلومة موثوقة يجب أن يتوفر فيها التالية:

-**التمثيل الصادق** " image fidèle – " لكي نقول إن المعلومات موثوق فيها يجب أن تمثل بصدق.

العمليات التي تمثلها أو يفترض أن تمثلها بدرجة معقولة لذلك يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات والأحداث التي ينتج عنها أصول وخصوم المؤسسة عند تاريخ إعدادها.

تغليب الجوهر على الشكل" : prééminence de la substance sur la forme – "

تعتمد المؤسسة على المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات والأحداث على جوهرها وليس على شكلها القانوني، لأنه ليس في جميع الأحوال العمليات نجد شكلها القانوني يتطابق مع جوهره.

-**الحيادية** :" neutralité – " لكي تكون العمليات المحاسبية موثوقا فيها يجب أن تكون محايدة وخالية من التحيز، ونقول أن المعلومة متحيزة إذا كان عرضها أو اختيارها يؤدي بنا إلى اتخاذ قرارات وأحكام توصلنا إلى نتائج موضوعة مسبقا.

-**التحفظ** :» prudence – " التحفظ هو عبارة عن مراعاة لدرجة معقولة من التحفظ عند ممارسة السلطة التقديرية اللازمة للوصول إلى التقديرات في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير الموجودات أو الإيرادات ولا يكون هناك تقدير لقيم الخصوم والمصاريف بأقل ما يجب ومع ذلك فانه يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ التحفظ على سبيل المثال إلى تشكيل احتياطات سرية أو التفريط في التخفيض من قيمة الأصول إلى احتساب التكاليف.

-**الشمولية** " exhanstivité – " لكي تكون البيانات المالية موثوقة يجب أن تكون شاملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية والتكلفة، بحيث أن حذف أي عنصر من عناصرها يجعل البيانات المالية مزيفة ومضللة ومن ثم تفقد عنصر مصداقيتها ولا تكون ملائمة.

-**قابلية المقارنة** : " comparabilité " ويقصد بذلك أن يكون لمستخدمي البيانات المالية أمكانية المقارنة بينها عبر الزمن أي من فترة لأخرى وذلك لتحديد اتجاه التغير في المركز المالي للمؤسسة وأداءها. كذلك يجب أن يكون باستطاعة مستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بين البيانات المالية لمختلف المؤسسات من اجل تقييم المركز المالي والتغيرات فيه وكذلك الأداء النسبي لتلك المؤسسات.

-**الوضوح:** وهذا يعني انه يجب أن تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية قابلة للفهم من طرف مستخدميها الذين يفترض على أنهم يكونون ذوي علم ومعرفة كافية بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبية أيضا ولديهم الرغبة في دراستها.

بالإضافة إلى هذه المواصفات لكي تتصف المعلومة بالموثوقية والتمثيل الصادق يجب أن يراع قيدان أساسيان: الأول يجب أن تكون المعلومة ذات توقيت ملائم بحيث أنها تفقد موثوقيتها إذا حدث تأثير غير ضروري في زمن الإفصاح عنها والثاني هو يجب أن تكون المنفعة المحصل عليها من المعلومة تفوق بكثير تكلفة إعدادها.

ب-طرق التقييم المستعملة في النظام المحاسبي المالي:

على العموم مبدأ التقييم الأساسي الذي تقيم بع عناصر المحاسبة هو مبدأ التكلفة التاريخية، لكن في حالة توفر شروط معينة يمكن أن نستعمل الطرق التالية:

- ✓ **القيمة النفعية:** وتعبر عن استحداث مجموع التدفقات المستقبلية المتوقعة في إطار النشاط العادي للمؤسسة القيمة العادية؛
- ✓ **القيمة السوقية:** هي المبلغ الذي يتم على أساسه مبادلة الاستثمار أو الوفاء بالتزام بين طرفين لهما المعلومات والرضا التام في ظروف المنافسة التامة؛
- ✓ **قيمة الانجاز:** القيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع استثمار معين في حالة بيع في ظروف عادية ؛
- ✓ **مفاهيم مختلفة:** أما من حيث المفاهيم فهناك مفاهيم جديدة جاء بها النظام المحاسبي أهمها ما يلي:

- ❖ **الأصول:** تشمل عناصر الأصول الموارد التي يمكن مراقبتها والتي يسيرها الكيان، من خلال الأحداث الاقتصادية الماضية والتي ينتظر منها منافع اقتصادية مستقبلية مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول؛
- ❖ **الخصوم:** تشمل الخصوم الالتزامات الحالية والناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية، ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد، وينتظر الحصول على منافع اقتصادية وتضم الخصوم

الجارية التي يتوقع تسويتها أو تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية اثنا عشر شهرا وتتصف باقي الخصوم خصوم غير جارية؛

- **الأموال الخاصة:** تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية، الخصوم المتداولة وغير المتداولة؛
- **الإيرادات:** تتمثل الإيرادات في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار زيادة الأصول أو النقصان في عناصر الخصوم من خلال السنة المالية؛
- **الأعباء:** تمثل انخفاض في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار نقصان الأصول أو زيادة الخصوم؛
- **النتيجة الصافية:** تمثل النتيجة الصافية الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء للدورة المحاسبية ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على الأموال الخاصة ولا تؤثر الأعباء والإيرادات.

3: أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية

3-1: تعريف معايير المحاسبة الدولية/ معايير التقارير المالية الدولية:

وهي معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي تهدف بشكل أساسي إلى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي تكون ذات جودة عالية وقابلة للفهم والإنفاذ لجميع الدول الراغبة في تطبيقها وذلك لغاية جعل جميع الإفصاحات وأسس الاعتراف والقياس موحدة في جميع الدول من خلال إطار نظري موحد.

بدأت هذه المعايير في الظهور خلال سنوات السبعينات حيث تأسست خلالها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) سنة 1972 من 09 دول لتخضع هذه اللجنة إلى إعادة هيكلة سنة 2001 ليصبح اسمها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وهي تطبق في أغلب الدول والجدول الموالي يبين لنا المعايير الصادرة عنها حسب التسلسل الزمني.

الجدول رقم 01: ظهور وتطور معايير المحاسبة الدولية حسب التسلسل الزمني إلى غاية نهاية سنة 2008.

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ أول إصدار
IAS1	عرض البيانات المالية	1975/1/1
IAS2	المخزون	1976/1/1
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	1979/1/1
IAS8	السياسات المحاسبية و التغيرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء	1980/1/1
IAS10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	1980/1/1
IAS11	عقود الإنشاء	1980/1/1

IAS12	ضرائب الدخل	1981/1/1
IAS16	الممتلكات والمصانع والمعدات	1983/1/1
IAS17	عقود الإيجار	1984/1/1
IAS36	انخفاض قيمة الأصول	1999/1/1
IAS37	المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة (الطارئة)	1999/1/1
IAS38	الأصول غير الملموسة	1999/1/1
IAS39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	2001/1/1
IAS40	الاستثمارات العقارية	2001/1/1
IAS41	الزراعة	2003/1/1
IFRS1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة	2004/1/1
IFRS2	الدفع على أساس الأسهم	2005/1/1
IFRS3	اندماج الأعمال	2004/4/1
IFRS4	عقود التأمين	2005/1/1
IFRS5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقعة	2005/1/1
IFRS6	استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية	2006/1/1
IFRS7	الأدوات المالية: الإفصاح	2007/1/1
IFRS 8	الإفصاح في القطاعات التشغيلية	2007/1/1

المصدر: بوهرين 2007، ص 62-63 .

3-2-التطور التاريخي لمعايير المحاسبية الدولية

منذ بروز الشركات متعددة الجنسيات وظهور مشاكل محاسبية معقدة على المستوى العالمي بدأ المهتمون بمهنة المحاسبة في التفكير في التوحيد المحاسبي العالمي، أو في عملية التوافق أو التنسيق على مستوى المعايير المحاسبية التي تخص الشركات متعددة الجنسيات وفي كيفية عرض قوائمها المالية.

فمحاولات وضع معايير على المستوى الدولي بدأت مع بدايات القرن الحالي حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول في عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ثم الموافقة على عقد هذا المؤتمر كل 05 سنوات وقد دار البحث في هذا المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.

وقد عقد المؤتمر الدولي للمحاسبين في سيدني بأستراليا سنة 1972 حيث تم الإتفاق على إنشاء منظمتين يمكن أن تكون لديهما القدرة على التعامل مع مشاكل المحاسبة الدولية والإختلاف بين المحاسبة التي تستخدمها الدول IFACعام 1973 والإتحاد الدولي للمحاسبين IASC المتعددة، وبالفعل تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (ICCAP) 3وقد خلف ذلك الإتحاد لجنة كانت

تسمى لجنة التنسيق الدولية لمهنة المحاسبة ويمكن القول أن أهم مكونات معايير المحاسبة الدولية ما يلي:

- ❖ مقدمة المعيار؛
- ❖ التعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة في المعيار؛
- ❖ شرح المعيار؛
- ❖ موضوع المعيار؛
- ❖ الإفصاح؛
- ❖ أحكام انتقالية وذلك للمعايير التي تحتاج إلى فترة زمنية لتطبيقها؛
- ❖ تاريخ بدء سريان المعيار.

3-3- تقديم الإطار التصوري:

إن الإطار التصوري عبارة عن مجموعة الاقتراحات والملاحظات التي تبين لنا في النهاية المبادئ المحاسبية، هذا التعريف البسيط يحتوي على فرضيتين مهمتين هما

(M.skinner, milburn,2003, pp 769-770)

الفرضية الأولى: إن الإطار التصوري له هدف قاعدي أي تكوين مفاهيم والتي توضح لنا طبيعة المبادئ المحاسبية.

الفرضية الثانية: يعرف لإطار التصوري كهيكل منطقي يطبق عملية معينة ذات بناء متناسق من الاقتراحات والملاحظات والتي ينتج عنها في نهاية المطاف بناء نظرية علمية للمحاسبة حيث يجمع المهنيين والدارسين لعلم المحاسبة عدم وجود نظرية محاسبية متفق عليها فكلها عبارة عن مبادئ ومفاهيم لكن بظهور المعايير الدولية من جهة وقيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بوضع إطارها التصوري بعنوان "إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية" من جهة أخرى تطورت النظرية المحاسبية.

-أهداف الإطار التصوري للجنة معايير المحاسبة الدولية: يهدف هذا الإطار إلى (M.skinner, milburn,2003, pp 771-774)

- ❖ المساعدة على إعداد المعايير المستقبلية ومراجعة المعايير الحالية؛
- ❖ مساعدة هيئات التوحيد الوطنية على تطوير المعايير الوطنية؛
- ❖ مساعدة المراجعين على إبداء آرائهم حول مدى تطابق القوائم المالية مع المعايير المحاسبية الدولية؛

- ❖ مساعدة المستعملين على فهم القوائم المالية؛
- ❖ توضيح طريقة إعداد المعايير المعتمدة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية.

3-4-مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية:

تهتم عملية إعداد المعايير المحاسبية عادة بحل المشاكل التي يتم طرحها من قبل المجلس IASB أو أعضاء الهيئة، أو الهيئات التي تربطها علاقات معها، ويتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار التالي(Dick, Missonierpiera, 2006, pp315 – 321):

- ✓ تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يترأسه عضو من المجلس ويضم ممثلي هيئات توحيد لثلاثة دول على الأقل؛
- ✓ بعد أن يستعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل باستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الإطار التصوري، ومن ثم يعرض على المجلس أهم النقاط التي سوف يتناولها؛
- ✓ بعد تلقي فوج العمل ردا على اقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولى (إعلان معياري) للمعيار المقترح، يتضمن مختلف الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر عادة؛
- ✓ بعد تلقي الردود، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار مذكرة إيضاح، يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها (خلال فترة شهر) بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء؛
- ✓ بعد تلقي ودراسة الردود وما تتضمنه من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار، وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل.

3-5-نشأة لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

لجنة المعايير الدولية هي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم أنشأت هذه اللجنة عام 1973 إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية القائدة في كل من إستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، وإبتداء من عام 1999 أصبحت اللجنة تضم 143 عضوا من 104 بلدان يمثلون مليوني محاسب، وقد شاع استخدام

المعايير الدولية حتى من تلك المنظمات أو الدول التي لم تنضم إلى عضوية اللجنة(القاضي، حمدان، 2008، ص ص 106-107).

وتعتمد اللجنة على سياسة تقضي أن يكون التعيين لعضوية الهيئة شاملا لممثلين عن ثلاثة 03 بلدان نامية على الأقل، كما ينص دستور اللجنة على أن يضم المجلس ممثلين لا يزيد عددهم عن أربع مؤسسات دولية ليست هيئات محاسبية وقد أصبحت لجنة التنسيق الدولية لجمعيات الماليين أولى المؤسسات غير المحاسبية في المجلس اعتبارا من 01 يناير 1986 م (بوشمالة، 2009، ص09) ، 41معيارا محاسبيا دوليا قبل أن تتم إعادة هيكلتها، وبعد مراجعات عديدة IASC وقد أصدرت هيئة اللجنة لتلك المعايير بقي 34 معيارا، كما أصدرت العديد من التفسيرات والتي بلغت 33 تفسيرا حتى عام 2001 وذلك في آذار 2001 ، يقوم هذا المجلس بمهام تطوير (IASC) وقد أعيدت هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية معايير المحاسبية الدولية حيث اعتمد المعايير الدولية التي أصدرتها اللجنة السابقة وقد أخذت على عاتقها مسؤولية تعديلها وتطوير وتفسير المعايير. والتي بدأ المجلس بإصدارها بهذا الاسم لكي يتم تمييزها (IASC) وقد ظهر مفهوم المعايير الدولية للتقارير المالية عن المعايير الدولية السابقة.

وقد بدأت مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية، وتقوم بإعداد مرجع عام للمعايير الدولية ابتداء من عام2006.

4- أهمية تبني النظام المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

كانت الممارسة المحاسبية في الجزائر تستند الي تطبيق و استعمال المخطط المحاسبي الوطني بداية من جانفي 1976 بصفة اجبارية على كل المؤسسات الاقتصادية ،و ان هذا المخطط وضع ليستجيب الى احتياجات الاقتصاد الاشتراكي و خصائصه في ذلك الوقت، غير ان توجه الجزائر بداية من تسعينات القرن الماضي نحو اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا التوجه من انفتاح و حرية انتقال للأموال و تنميط المعاملات الاقتصادية والدولية و التي توجت بتفعيل سوق المالي وظهور بورصة القيم المتداولة، تم مؤخرا ابرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي والمفاوضات الرامية الى انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، كل هذه التحولات وغيرها تستوجب او تحتم على الجزائر توفير معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد بصفة خاصة المستثمرين والمقترضين على اتخاذ القرارات الرئيسية ،وحتى يتحقق ذلك لا بد ان تكون هذه المعلومات مقدمة في شكل قوائم مالية تستجيب بشكل او باخر للمعايير المحاسبية الدولية، باعتبار أن القوائم المالية الحالية بما تحتويه من معلومات مقيدة لهذه الفئة بقدر ماهي مقيدة وموجهة لتلبية الاحتياجات

مصالح الضرائب من جهة، وتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية من جهة اخرى ، ومن ثم فإنه من الضروري توفير قوائم مالية تفي باحتياجات المستثمرين والمقترضين بالدرجة الأولى من أجل توفير معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصورة واضحة وعادلة، عن الوضعية المالية للمؤسسة و حتى يتحقق ذلك فقد كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية على المخطط المحاسبي على المخطط المحاسبي الوطني و محاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال اعداد إطار نظري يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق.

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي والذي يهدف إلى:

- ❖ تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبة موحدة؛
- ❖ فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم؛
- ❖ تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات والفروع الى النظام المحاسبي للشركة الأم؛
- ❖ توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات؛
- ❖ إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الاهتلاك، كيفية معالجة المؤونات؛
- ❖ توحيد الاجراءات المحاسبية بهدف الوصول الى قوائم مالية موحدة:
- ❖ يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- ❖ توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا اعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعب؛
- ❖ تستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.

4-1: البورصة الجزائرية وتبني نظام المحاسبة المالية الجديد (عاشور، ص294):

إذا تحدثنا عن علاقة ودور النظام المحاسبي المالي ببورصة الجزائر فإننا نتحدث عن علاقة لا مباشرة بحيث أن تطبيق هذا النظام الجديد يمس كل المؤسسات الاقتصادية والمالية الوطنية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبورصة. ومن بين أهم الإمتيازات التي يقدمها النظام المالي المحاسبي للشركات المسعرة بالبورصة والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى في نشاط بورصة الجزائر بحيث أن استخدام هذا النظام يؤدي إلى:

- ✓ إعطاء شفافية وثقة أكبر في المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة، الامر الذي من شانه زيادة مصداقية المعلومات التي يحتاجها كل من المستثمرون واصحاب الاسهم وكذا باقي المتعاملون الاقتصاديون؛
- ✓ تقديم فرصة أكبر لتسهيل الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية؛
- ✓ تشجيع المستثمرين الاجانب على الاقبال لشراء اوراقها المالية بسبب سهولة قراءة المعطيات المالية للشركة المستخدمة للنظام المالي المحاسبي والذي يقرب ممارساتها المحاسبية بممارسات عالمية؛
- ✓ الرفع من جودة المعلومة المحاسبية الامر الذي يسهل من عملية اتخاذ قرارات بالنسبة للمستثمرين في أوراقها المالية؛
- ✓ يقترح النظام المحاسبي المالي حلول تقنية للتسجيل المحاسبي في العمليات الغير المعالجة في المخطط الوطني؛
- ✓ يمكن من اجراء مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين باقي المؤسسات الوطنية والدولية حول الوضعيات المالية والاداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر ؛
- ✓ يساهم في تحسين وتسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساليب اتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الاطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- ✓ يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- ✓ تسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح؛
- ✓ يشجع الاستثمار الاجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الاجانب؛
- ✓ يضمن تطبيق المعايير المحاسبية المالية المتعامل بها دوليا مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية في للمؤسسة؛
- ✓ يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل نفس البلد أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ يؤدي الى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة اموالهم في المؤسسة؛
- ✓ يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة لمجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- ✓ تستفيد الشركات متعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الاجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛

- ✓ يتوافق النظام الجديد كلية مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل تكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية واعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

4-2: دور تبني النظام المالي الجديد في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر(القشي، العبادي، ص16):

تؤثر الاستثمارات الأجنبية وخاصة تلك المتعلقة بالشركات العالمية على تبني الدول للمعايير المحاسبية الدولية حيث تضغط هذه الشركات باتجاه ايجاد ممارسات محاسبية متوافقة في مختلف الدول التي لها فروع بها، بهدف تجاوز الصعوبات إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية المحلية وتسهيل عملية تجميع قوائمها المالية، بالإضافة لإمكانية دخولها إلى الأسواق المالية العالمية وتمكينها من مقارنة قوائمها المالية في الزمان والمكان حيث توصلت العديد من الدراسات إلى أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يعد ضرورة لجذب الاستثمار الاجنبي، ويستند اصحاب هذا الراي إلى أن المستثمر الاجنبي ينحاز إلى البيئة التي تنتج معلومات مالية تتصف بالمصداقية ولا يتحقق ذلك إلا بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تهدف الى ايجاد معلومات مالية ذات خصائص نوعية وقوائم مالية عالمية، إلا أن هناك من يتحفظ على هذه الآراء بحجة انها تتصف بالعمومية وعدم الموضوعية ،فضلا عن افتقارها للدليل العلمي، وأنها تتنافى مع ما توصلت إليه الدراسات عديدة بالتأثير البالغ بالعوامل البيئية (العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)على المعايير و النظم المحاسبية ،بل بالعكس فالتوحيد المحاسبي الدولي بدون النظر للعوامل البيئية المحلية يعد من المعوقات الاستثمار الاجنبي، إذ أن المستثمر الاجنبي يهمه بالدرجة الاولى سلامة اسس القياس والتقييم المحاسبي وارتفاع درجة الافصاح ومصداقية القوائم المالية، ولا يتأتى ذلك إلا بأخذ الاختلافات والفروقات التي تفرضها على العوامل البيئية في كل دولة، خاصة تلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمعاملات ذات الطبيعة التشريعية و الاجتماعية.

من هذا المنطلق يمكن القول أن تبني الجزائر بالنظام المحاسبي المالي المستمد بنسبة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية بهدف استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر يجب أن يكون متوافقا ومنسجما مع مختلف العوامل البيئية المحيطة به خاصة البيئة الاقتصادية والتي تعتبر واقعها الحالي من أهم معوقات الاستثمار بالجزائر بصفة عامة والاستثمار الاجنبي بصفة خاصة.

خاتمة:

تعتبر الجزائر من الدول التي قامت بتصميم نظام محاسبي مالي جديد يهدف لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، هذه الأخيرة لها دور فعال في ترقية النظام المحاسبي

الجزائري ليواكب الأنظمة المحاسبية الدولية، وكذا المساهمة في جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية، فالتغيرات والتطورات التي تحدث في بيئة المؤسسات فرضت على الدول التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية، من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية مباشرة، أو من خلال العمل على تصميم نظام محاسبي جديد يتوافق مع المعايير الدولية ذلك أن الأنظمة المحاسبية المحلية أو التقليدية ليس من شانها تحقيق الأهداف المنتظرة من النظام المحاسبي.

نتائج الدراسة:

- ✓ تكمن أهمية المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الفروق والتباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية والدولية وإرساء التوافق بينها، وبذلك تمكين المستثمرين الدوليين من مقارنة المعلومات المتاحة والقوائم المالية لمختلف المؤسسات بعد إلغاء آثار الاختلاف المحاسبي ما يشجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار؛
- ✓ المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يتماشى مع تطور المؤسسات الجزائرية و الظروف الدولية الأمر الذي استدعى إعادة النظر في هذا المخطط من خلال طرح مشروع النظام المالي المحاسبي والذي يمثل خطوة هامة في عملية تطبيق المؤسسات؛
- ✓ تطبيق الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المالي المحاسبي يهدف لترقية النظام والاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام وإمكانية القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي ما يضمن الشفافية والمصداقية للقوائم المالية والوضعية المالية للمؤسسة مما يساعد على فهم أحسن لاتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار وتسمح بمتابعة أموالهم.

قائمة المراجع:

- رضوان، حلوة حنان.(2009). *تطور الفكر المحاسبي*. الأردن: دار الثقافة.
- أحمد لطفي، أمين السيد.(2004). *المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات*. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
- القاضي، حسين، حمدان، مأمون.(2008) *المحاسبة الدولية ومعاييرها*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص106،107.

- أبو شمالة، أحمد محمد.(2010). *معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي*. عمان: مكتبة المجتمع العربي.

- القشي، ظاهر، العبادي، هيثم، اثر تبيني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، على الموقع: ص 16.

،http ://www.kantakji.com/fiqh/files/accountancy/e107.doc

- Conseil national de la comptabilité algérien.(2000). rapport sur l'avancement des travaux de la commission du PCN.

- Merouani, Samir.(2006/2009) .*le projet du nouveau system comptable financier algérien «anticiper et préparer le passages du PCN 1975 aux normes IFRS*, mémoire de magistère, ESC..

- M.skinner, Rosse, milburn, J.alex.(2003). *adaptation française nadi chlala, jacques fortin : normes comptables analyse et concepts*. canadam édition Inc,.

- Dick, Wolfgang, Missonierpiera, Franck.(2006). c*omptabilité financière en IFRS,* France : Pearson Education.